

Distr.: General
17 June 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند 36 من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

- 1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 11/68 وقرار مجلس الأمن 2489 (2019)، اللذين طُلب فيهما إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان.
- 2 - ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك الجهود التي بُذلت في المجالات السياسية والإنسانية والإنمائية، وفي مجال حقوق الإنسان، منذ صدور التقرير السابق المؤرخ 17 آذار/مارس 2020 (A/74/753-S/2020/210).

ثانياً - التطورات ذات الصلة

- 3 - أبرم الرئيس، أشرف غني، والرئيس التنفيذي السابق والمرشح الرئاسي، عبد الله عبد الله، اتفاقاً في 17 أيار/مايو، لتجاوز المأزق السياسي الذي دام نحو ثلاثة أشهر وتمهيد الطريق لتشكيل حكومة. واستمرت الأعمال التحضيرية لعملية سلام، بإنشاء فريق تفاوض يمثل جمهورية أفغانستان الإسلامية وبناء الثقة من خلال عمليات إطلاق سراح السجناء، ولكن الهجمات استمرت مع رفض حركة طالبان الدعوات إلى وقف إطلاق النار. وعاد عدد الاشتباكات المسلحة المبلغ عنها إلى الاتجاهات العامة المستقرة في أعقاب الانخفاض في العنف في جميع أنحاء البلد الذي دام لمدة أسبوع واحد في شباط/فبراير. واستناداً إلى اتفاق إحلال السلام في أفغانستان المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان والإعلان المشترك بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية لإحلال السلام في أفغانستان، الموقعين كليهما في



29 شباط/فبراير، أعلنت الولايات المتحدة عن اتخاذ خطوات للبدء في تخفيض عدد قوات الولايات المتحدة من 13 000 إلى 8 600 جندي بحلول 13 تموز/يوليه. وأدى انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة الشواغل الخطيرة إزاء الحالة الإنسانية في ضوء استمرار التشريد المتصل بالنزاع، وعمليات عودة السكان، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي. واستمر التخطيط للمؤتمر الوزاري لإعلان التبرعات بشأن أفغانستان لعام 2020.

ألف - التطورات السياسية

4 - في 9 آذار/مارس، أدى السيد غني اليمين الدستورية رئيساً لولاية ثانية. وأكد من جديد في خطاب تنصيبه التزامه بالتماسك الوطني، وتشكيل حكومة شاملة للجميع، وتعزيز السلام والنمو الاقتصادي. وأقام السيد عبد الله حفل تنصيبه في اليوم نفسه بعد أن وصف نتائج الانتخابات بأنها مزورة وغير قانونية. وفي 11 آذار/مارس، حل السيد غني مكتب الرئيس التنفيذي عن طريق مرسوم. واستمرت المفاوضات بين السيد غني والسيد عبد الله بشأن تشكيل حكومة لأكثر من شهرين، مع وجود خلافات بشأن ترتيبات تقاسم السلطة.

5 - وسعى القادة السياسيون الأفغان إلى التوسط من أجل التوصل إلى حل للمأزق السياسي، إذ حث نشطاء المجتمع المدني، والشيوخ ووجهاء المجتمعات المحلية كلا الجانبين على دعم المصالح الوطنية بدلاً من المصالح الشخصية في سياق التصدي لوباء مرض فيروس كورونا والمفاوضات بين الأفغانين. وقام وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، مايك بومبيو، بزيارة إلى كابول في 23 آذار/مارس لتشجيع القادة على حل الأزمة السياسية والمضي قدماً بجهود السلام. ولدى مغادرته، أصدرت الولايات المتحدة بياناً أعربت فيه عن أسفها لعدم اتفاق الزعيمين على حكومة شاملة للجميع وأعلنت عن تخفيض في التمويل بمقدار 1 بليون دولار في عام 2020، مع إمكانية إجراء تخفيض إضافي قدره 1 بليون دولار في عام 2021 في حال ظل المأزق السياسي دون حل. ورداً على ذلك، أكد السيد غني للشعب الأفغاني أن تخفيض المساعدة لن يؤثر على القطاعات الرئيسية أو حياة الناس وأشار إلى أن الولايات المتحدة قد تعيد النظر في قرارها. وأدى المأزق الذي طال أمده إلى ردود فعل وطنية ودولية. وفي 1 أيار/مايو، أكد الاتحاد الأوروبي والنرويج من جديد ضرورة إنهاء الانقسامات السياسية، وشددوا على أن عدم إحراز تقدم قد يؤثر على توافر التمويل المقدم للأمن والتنمية في المستقبل.

6 - وعقب تنصيبه، أعلن السيد غني عن عدد من التعيينات الأساسية، بما في ذلك تعيين حنيف أتمار وزيراً للخارجية بالنيابة، وعبد الهادي أرغنديوال وزيراً للمالية بالنيابة، وأحمد ضياء سراج مديراً عاماً بالنيابة للمديرية الوطنية للأمن، وشاكر كرغار رئيساً للموظفين في مكتب الرئيس، وفضل فضلي رئيساً لمكتب الشؤون الإدارية للرئيس، ومحمد يوسف غضنفر ممثلاً خاصاً للرئيس لشؤون التنمية الاقتصادية والتجارة والحد من الفقر. وعين أيضاً خمسة محافظي ولايات. وفي 4 نيسان/أبريل، قام الرئيس السابق حامد كرزاي، وعبد رب الرسول سياف، والنائبان الأولان السابقان للرئيس، يونس قانوني وكريم خليلي، بحث السيد غني علناً على تعليق التعيينات إلى أن يجري التوصل إلى تسوية سياسية مع السيد عبد الله. وفي 13 أيار/مايو، عين السيد غني وزيراً دولة، هما ضياء الحق أمارخل وزير دولة للشؤون البرلمانية وغلان بهاء الدين جيلاني وزير دولة لإدارة الكوارث الطبيعية.

7 - وفي 26 آذار/مارس، أعلنت وزارة الدولة للسلام عن تشكيل فريق تفاوض جمهورية أفغانستان الإسلامية. ويتألف الفريق الذي يضم 21 عضواً، بقيادة المدير العام السابق للمديرية الوطنية للأمن،

معصوم ستانيزكزي، من ممثلين من مختلف الفئات المستهدفة السياسية والاجتماعية ويحوي أربع نساء. ورحب العديد من القادة السياسيين الأفغان بتشكيل الفريق، بمن فيهم السيد عبد الله، وكذلك جهات صاحبة مصلحة على الصعيدين الدولي والإقليمي، على الرغم من أن حركة طالبان شككت فيما إذا كان الفريق تمثيلاً حقا.

8 - وبدأت وزارة الدولة للسلام وفريق التفاوض الاستعدادات للمفاوضات. وفي منتصف نيسان/أبريل، شكل الفريق أربع لجان معنية بالمسائل المواضيعية وبدأ في الاجتماع مع الفئات المستهدفة والجماعات ذات المصالح. وفي 13 نيسان/أبريل، اجتمع ممثلو الهيئتين مع 11 عضوة في البرلمان لمناقشة الحفاظ على الحقوق والقيم والمشاركة الفعالة للمرأة في عملية السلام. وفي 20 و 21 نيسان/أبريل، اجتمع وزير الدولة للسلام، عبد السلام رحيمي، مع اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وأعضاء فريق التفاوض ومجموعة تمثل ضحايا الحرب، وتعهد لها بالمشاركة في عملية السلام. وفي 26 نيسان/أبريل، عقد السيد رحيمي الاجتماع الثاني للجنة التنسيق العليا لشؤون السلام لتنسيق نهج شامل للحكومة بأسرها إزاء عملية السلام.

9 - وبعد نداء الأمين العام من أجل وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي دعماً للمعركة ضد مرض فيروس كورونا، دعا العديد من الجهات الفاعلة الأفغانية والجهات الدولية صاحبة المصلحة إلى وقف لإطلاق النار في أفغانستان لإتاحة القيام باستجابة إنسانية للتصدي للوباء. وفي 23 نيسان/أبريل، عشية شهر رمضان، ناشد السيد غني حركة طالبان أن توافق على وقف لإطلاق النار لأسباب إنسانية. وفي 24 نيسان/أبريل، أصدرت منظمة حلف شمال الأطلسي بياناً أكدت فيه أن مستوى العنف الذي تقوم به حركة طالبان غير مقبول ودعت حركة طالبان إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة فوراً ودعت أيضاً كلا الجانبين إلى التعجيل بإطلاق سراح السجناء والمحتجزين وإلى وقف لإطلاق النار لأسباب إنسانية. وفي 24 نيسان/أبريل أيضاً، جددت منظمة التعاون الإسلامي نداءها الموجه إلى جميع الأطراف للعمل معاً من أجل التوصل إلى وقف عاجل ودائم لإطلاق النار خلال شهر رمضان. ودعا العديد من الناشطات والمنظمات الشعبية، إلى جانب علماء الدين الأفغان، القادة السياسيين الأفغان وطرفي النزاع إلى تحية خلافاتهم جانباً والعمل معاً للتصدي للوباء وحالات النقص المتوقع في الغذاء. وفي 26 نيسان/أبريل، أصدرت حركة طالبان بياناً رفضت فيه الدعوات إلى وقف لإطلاق النار أو هدنة إنسانية، ادعت فيه أن الولايات المتحدة وحكومة أفغانستان غير متمسكتين بالتزامتهما بموجب اتفاق إحلال السلام في أفغانستان المؤرخ 29 شباط/فبراير، ولا سيما إطلاق سراح 5 000 سجين، وأكدت من جديد أنه لن يُنظر في أي مناقشة لوقف لإطلاق النار حتى تبدأ المفاوضات بين الأفغانين.

10 - وفي 17 أيار/مايو، وقع السيد غني والسيد عبد الله اتفاقاً أدى إلى انتهاء المأزق السياسي. ويحدد الاتفاق حصة 50 في المائة في الحكومة للسيد عبد الله، بما في ذلك التعيينات في الوزارات ومناصب محافظي الولايات؛ وإنشاء مجلس أعلى للحكومة ومجلس أعلى للسلام والمصالحة الوطنية؛ وإجراء الإصلاحات الانتخابية المزمعة؛ وترقية نائب الرئيس السابق، الجنرال عبد الرشيد دوستم، إلى رتبة مارشال، مع السلطات المرتبطة بذلك بصفة نائب القائد العام. وسيتألف المجلس الأعلى للحكومة من زعماء سياسيين وشخصيات وطنية وسيركز على إيجاد توافق آراء سياسي وتقديم المشورة إلى الرئيس بشأن المسائل الوطنية. وينشئ المجلس الأعلى للسلام والمصالحة الوطنية، الذي سيكون بقيادة السيد عبد الله، هيكلًا لإدارة عملية السلام. ومن المقرر تشكيل وفد يتألف من ستة شيوخ سياسيين لرصد الاتفاق والوساطة في المنازعات. وفي

18 و 19 أيار/مايو، قام الرئيس بتعيين آخرين، هما تعيين حسينة صافي وزيرة لشؤون المرأة بالنيابة ونور الحق أولمي ممثلاً خاصاً لشؤون الحوكمة الرشيدة.

11 - ولاقى اتفاق 17 أيار/مايو ترحيب العديد من الجهات الشريكة الوطنية والدولية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأشارت جهات شريكة أخرى إلى أوجه قصور. وتمسك وزير الخارجية السابق وزعيم الجماعة الإسلامية، صلاح الدين رباني، وزعيم الحزب الإسلامي، قلب الدين حكمتيار، بموقفهما المتمثل في ضرورة إلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية. ورفضت حركة طالبان الاتفاق باعتباره تكراراً لتجارب فاشلة سابقة.

12 - ووفقاً لاتفاق إحلال السلام في أفغانستان والإعلان المشترك بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية، أعلنت الولايات المتحدة في 9 آذار/مارس الشروع في تخفيض قواتها على أساس الظروف إلى 600 8 جندي على مدى 135 يوماً. واستناداً أيضاً إلى الاتفاق والإعلان المشترك، بدأت الجهود الرامية إلى تنفيذ تدبير بناء الثقة المتمثل في إطلاق سراح السجناء. وفي 11 آذار/مارس، وقع السيد غني مرسوماً يقضي بإطلاق سراح 5 000 سجين من سجناء طالبان على مرحلتين. وسيطلق سراح أول 1 500 سجين على أساس السن، والحالة الصحية، ومدة العقوبة المتبقية. وسيطلق سراح السجناء المتبقين من حركة طالبان البالغ عددهم 3 500 سجين بشرط إحراز تقدم في المفاوضات بين الأفغانيين وحدث تخفيضات إضافية في أعمال العنف التي ترتكبها حركة طالبان. وكانت جميع عمليات إطلاق السراح تتطلب تقديم ضمانات بعدم عودة السجناء إلى القتال. ووصف المتحدث الرسمي باسم حركة طالبان المرسوم بأنه "غير مرض" وكرر المطالبة بإطلاق سراح 5 000 سجين قبل بدء المفاوضات.

13 - وفي 15 و 16 آذار/مارس، اجتمع الممثل الخاص للولايات المتحدة المعني بالمصالحة في أفغانستان، زلماي خليل زاد، وقائد القوات التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة في أفغانستان، الجنرال أوستن ميلر، بممثلي حركة طالبان في الدوحة لتمهيد الطريق لإجراء محادثات تقنية عن طريق الإنترنت بشأن عمليات إطلاق سراح السجناء بين ممثلي حركة طالبان والحكومة، عقدت في وقت لاحق في 22 و 25 و 29 آذار/مارس. وفي 23 آذار/مارس، التقى وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد بومبيو، برئيس اللجنة السياسية لحركة طالبان، الملا برادار، في قطر وناقش الخطط الرامية إلى التعجيل بإطلاق سراح المحتجزين وخفض مستويات العنف.

14 - وبدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وصل فريق تقني تابع لحركة طالبان مؤلف من ثلاثة أعضاء إلى كابول في 31 آذار/مارس لمناقشة عمليات إطلاق سراح السجناء والتحقق منها، وهو أول اجتماع مباشر يعترف به علناً بين الحكومة وحركة طالبان. وعلى الرغم من الخلافات المتعلقة بمعايير الأهلية، التي أدت إلى استدعاء حركة طالبان لفريقها التقني في 7 نيسان/أبريل، أطلقت الحكومة سراح 100 سجين في 8 نيسان/أبريل وأطلقت حركة طالبان سراح 20 محتجزاً في 12 نيسان/أبريل. وفي 13 نيسان/أبريل، أجرى الجنرال ميلر والسيد خليل زاد محادثات مع حركة طالبان في الدوحة للتشجيع على إجراء تخفيض في مستوى العنف وعمليات أخرى لإطلاق سراح المحتجزين. واجتمع السيد خليل زاد مع حركة طالبان في الدوحة مرة أخرى في 6 و 7 أيار/مايو للتشجيع على إجراء تخفيض في مستوى العنف وتنفيذ هدنة إنسانية للتصدي لوباء مرض فيروس كورونا. وفي 7 أيار/مايو، أبلغت الحكومة عن إطلاق سراح ما مجموعه 1 000 سجين من سجناء حركة طالبان، في حين أبلغت حركة طالبان عن إطلاق سراح ما مجموعه 276 محتجزاً.

15 - وفي 11 أيار/مايو، أعلنت الحكومة تعليق عمليات إطلاق سراح السجناء، معللة ذلك بشواغل مفادها أن المحتجزين الذين أطلقت حركة طالبان سراحهم حتى ذلك الحين يشملون مدنيين كانوا قد اختطفوا بعد اتفاق 29 شباط/فبراير، وبانتظار أن تطلق حركة طالبان سراح ما مجموعه 200 محتجز من قوات الأمن الأفغانية. واجتمع السيد خليل زاد مرة أخرى مع حركة طالبان في الدوحة في 18 و 19 أيار/مايو. وفي 20 أيار/مايو، اجتمع مع السيد غني، ورئيس المجلس الأعلى للسلام والمصالحة الوطنية، السيد عبد الله، ورئيس فريق التفاوض، السيد ستانليكزاي، ووزير الدولة للسلام، السيد رحيمي، في كابول لمناقشة الخطوات اللازمة للتوصل إلى عقد مفاوضات بين الأفغانيين.

16 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان العمل مع الجهات صاحبة المصلحة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي دعماً لإجراء تخفيض في مستوى العنف، وتنفيذ وقف لإطلاق النار وعقد المفاوضات بين الأفغانيين. وفي 9 نيسان/أبريل، عقد مبعوثون وممثلون خاصون معنيون بأفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان اجتماعاً عن طريق الإنترنت لتقييم عملية السلام وتشجيع تدابير بناء الثقة. واستمرت مبادرات السلام المحلية التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وتعاونت البعثة مع السلطات دون الوطنية والمجتمعات المحلية في أكثر من 25 مقاطعة، حيث بنّت الإذاعة المحلية دعوات إلى هدنة إنسانية، وإلى السلام والوقاية من مرض فيروس كورونا. وأعاد مجلس شورى المرأة في مقاطعة ساروبي، كابول، الذي أنشئ ودُعِم من خلال مبادرة سلام محلية من جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، توجيه عمله لدعم جهود الوقاية من مرض فيروس كورونا. وبالمثل، استخدمت مجموعات النساء والشباب في كابول قنوات وسائل التواصل الاجتماعي لبث رسائل الوقاية من مرض فيروس كورونا إلى جانب رسائل السلام وتعاونت مع السلطات المحلية وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري لدعم توزيع المعونة على الأسر المعيشية الضعيفة.

17 - وحشدت المناقشات المتعلقة بالتنسيق التي أجرتها البعثة مع الجهات المانحة والمنظمات الشريكة الدعم والمساعدة التقنية لعملية السلام وأفرقة التفاوض، وكذلك لوزارة الدولة للسلام. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، واصلت البعثة إسداء المشورة إلى اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بشأن خيارات المشاركة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالسلام، وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، بما في ذلك كيفية جلب منظورات الضحايا إلى عملية السلام والخطاب العام. ونسقت الجهات المانحة والجهات الممارسة في مجال السلام أيضاً الدعم المقدم لمشاركة المرأة في عملية السلام. وفي 10 آذار/مارس، تشاركت البعثتان الدائمات لأفغانستان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، بوصفهما الرئيسيتين المشاركتين لفريق أصدقاء المرأة في أفغانستان، مع معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن، في استضافة مناقشة في المقر بعنوان "لحظة حرجة للمرأة الأفغانية: عملية السلام بين الأفغانيين".

باء - الأمن

18 - ظلت الحالة الأمنية متقلبة وغير قابلة للتنبؤ بها. ومع انخفاض العنف في جميع أنحاء البلد خلال الأسبوع الأخير من شهر شباط/فبراير، انخفض عدد التقارير عن الاشتباكات المسلحة المباشرة إلى أدنى مستوى له في أي فترة سبعة أيام على مدى السنوات العشر الماضية، حيث بلغ مجموع الهجمات المسلحة 41 هجوماً. واستؤنفت هجمات حركة طالبان في اليوم التالي لتوقيع اتفاق 29 شباط/فبراير. وفي ضوء هجمات حركة طالبان، أعلن وزير الدفاع بالنيابة عن "وضع دفاعي نشط" في 19 آذار/مارس. وفي اليوم

التالي للهجومين على هدفين بارزين اللذين وقعا في 12 أيار/مايو واستهدفا مستشفى في كابول وجنازة في نغرهار، أعلن السيد غني أن قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية ستعود إلى "وضع هجومي"، مع استئناف العمليات ضد حركة طالبان.

19 - وفي الفترة من 7 شباط/فبراير إلى 14 أيار/مايو، سجلت البعثة 5 543 حادثة متعلقة بالأمن، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 2 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. ووقع أكبر عدد من الحوادث في المنطقة الجنوبية، تلتها المنطقتين الشمالية والشرقية، حيث شكلت نسبة الحوادث التي وقعت في تلك المناطق الثلاث 59 في المائة من جميع الحوادث.

20 - وظلت الاتجاهات العامة المستقرة دون تغيير، حيث مثل 3 422 اشتباكا مسلحا غالبية جميع الحوادث (62 في المائة) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يمثل عددا مماثلا من الاشتباكات المسلحة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. وكانت العناصر المناوئة للحكومة الجهة البائدة في 95 في المائة من الاشتباكات المسلحة المباشرة بعد فترة تخفيض مستوى العنف. وظل استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ثاني أكثر أنواع الحوادث شيوعا، حيث سجل زيادة بنسبة 22 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. ومثلت الغارات الجوية التي شنتها القوات الجوية العسكرية الأفغانية والدولية البالغ عددها 180 غارة جوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير انخفاضا بنسبة 47 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، مما يعكس انخفاضا في العمليات الجوية العسكرية الدولية. وأظهر عدد الضربات الجوية التي شنتها القوات الجوية الأفغانية زيادة عامة.

21 - ولم تحقق القوات الموالية للحكومة ولا العناصر المناوئة للحكومة أي مكاسب ميدانية كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 2 آذار/مارس، أعلنت حركة طالبان أنها تستأنف عملياتها العسكرية؛ بيد أن الجماعة لم تعلن بعد عن هجوم الربيع السنوي الذي تشنه عادة. وحدث أكبر قدر من نشاط النزاع في ولايات قندهار، وهلمند، ووردك وبلخ. وفي 28 آذار/مارس، استعادت حركة طالبان السيطرة على مقاطعة يامغان في ولاية بدخشان (المنطقة الشمالية الشرقية)، التي استعادت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في 9 أيلول/سبتمبر 2019. وفي 10 نيسان/أبريل، استعادت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية مقاطعة خامياب في ولاية جوزجان (المنطقة الشمالية)، التي ظلت تحت سيطرة حركة طالبان لمدة سنتين تقريبا.

22 - واستمرت العناصر المناوئة للحكومة في شن هجمات على أهداف بارزة، حيث سُجلت 10 هجمات انتحارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بـ 8 هجمات في الفترة السابقة. واستهدفت 6 من الهجمات منشآت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، ومستشفى، وجنازة وأحد أماكن العبادة. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم الذي وقع في 12 أيار/مايو على المستشفى في كابول، والذي قتل فيه ما لا يقل عن 24 شخصا، من بينهم 19 امرأة و 3 أطفال، وجرح كثيرون آخرون، من بينهم أحد المواليد الجدد. وكان من بين القتلى أحد العاملين في مجال الرعاية الصحية. ونفت حركة طالبان مشاركتها في الهجوم.

23 - وظل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان تحت ضغط مستمر من قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وحركة طالبان، ولا سيما في شرق أفغانستان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نسبت 18 حادثة إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان مقارنة بـ 122 حادثة خلال الفترة نفسها من عام 2019. وبعد فترة ستة أشهر من عدم وقوع هجمات في كابول تعزى إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، أعلنت الجماعة مسؤوليتها عن هجوم بنيران غير مباشرة استهدف تصيب السيد

غني في 9 آذار/مارس. وأعلنت الجماعة مسؤوليتها عن هجوميين آخرين بنيران غير مباشرة على مطار بغرام في 21 آذار/مارس و 9 نيسان/أبريل، وهجوم مسلح خلال احتفال لإحياء ذكرى حياة الزعيم الأفغاني، عبد العلي مزارى، في 6 آذار/مارس في كابول، قتل فيه 32 مدنيا. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان أيضا المسؤولية عن هجوميين انتحاريين على هدفين بارزين استهدف بهما معبدا للشيخ في كابول في 25 آذار/مارس وجنازة في ولاية ننگرهار في 12 أيار/مايو. وأفيد بأن الهجوم الأول أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 25 مدنيا وجرح كثيرين آخرين، في حين أسفر الهجوم الثاني عن مقتل 19 شخصا وجرح ما لا يقل عن 60 آخرين. وفي 6 أيار/مايو، أبلغت المديرية الوطنية للأمن عن اعتقال ثمانية أفراد في غارتين على موقعين. ووصف الأفراد بأنهم ينتمون إلى خلية مشتركة بين تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان وشبكة حقاني وأنهم متهمون بتنفيذ عدد من الهجمات. وقُتل خمسة مسلحين آخرون في الغارتين. وفي 11 أيار/مايو، أفادت الحكومة بأن غارات نفذتها قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في كابول أسفرت عن إلقاء القبض على ثلاثة من قادة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في جنوب آسيا والشرق الأقصى.

24 - ووقعت 17 حادثة كان موظفون من الأمم المتحدة أطرافا فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك 12 حادثة تخويف، و 4 حوادث إجرامية وحادثة اختطاف واحدة.

جيم - التعاون الإقليمي

25 - كانت المشاركة الإقليمية لأفغانستان مقيدة بسبب القيود المفروضة على السفر الناجمة عن وباء مرض فيروس كورونا وركزت على المساعدة والتعاون بين بلدان المنطقة للتصدي للوباء. وحدثت القيود أيضا من الارتباطات المتعددة الأطراف المقررة، بما في ذلك ضمن إطار عملية قلب آسيا - اسطنبول ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان. وبذلت السلطات الأفغانية جهودا لإبقاء الحدود مفتوحة لمواصلة إيصال الأغذية والأدوية وغيرها من المواد الأساسية. وقدم العديد من الجهات الشريكة الإقليمية، بما في ذلك أوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وتركمانستان والصين وقطر والمملكة العربية السعودية والهند المساعدة الإنسانية إلى حكومة أفغانستان دعما لاستجابتها لمواجهة مرض فيروس كورونا. وبعد أن أغلقت باكستان وجمهورية إيران الإسلامية حدودهما بسبب الوباء، وافقتا على فتحها دوريا بناء على طلب حكومة أفغانستان لتيسير إعادة المواطنين الأفغان إلى وطنهم من أراضيهم. وحافظت البلدان المجاورة على تدفق الشحنات التجارية طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

26 - وفي الفترة بين نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو، أجرى وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، محمد جواد ظريف، سلسلة من المحادثات الهاتفية مع السيد غني، ووزير الخارجية بالنيابة، السيد أتمار، ومستشار الأمن القومي، حمدالله مهيبي، والسيد عبد الله لمناقشة المأزق السياسي، والمفاوضات بين الأفغانيين والتعاون الثنائي بشأن مواجهة مرض فيروس كورونا. وأجرى السيد ظريف أيضا مشاورات مع كبار المسؤولين في بلدان المنطقة لمناقشة المسائل المتصلة بالحالة في أفغانستان. وفي 19 و 20 نيسان/أبريل، التقى المبعوث الخاص لجمهورية إيران الإسلامية إلى أفغانستان، إبراهيم طاهريان، بمسؤولين أفغان في كابول لمناقشة أهمية حماية الهياكل والمؤسسات السياسية المحددة في دستور أفغانستان، وكذلك المحادثات مع حركة طالبان والمصالحة الوطنية.

- 27 - وفي 16 نيسان/أبريل، عقدت الأمم المتحدة اجتماعا للممثلين الدائمين للاتحاد الروسي، وأفغانستان، وأوزبكستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، وتركمانستان، والصين، وطاجيكستان، والولايات المتحدة لمناقشة الجهود الإقليمية الرامية إلى دعم السلام في أفغانستان. وأعرب المشاركون عن تضامنهم مع أفغانستان في سعيها إلى تحقيق السلام، والأمن والازدهار، وكرروا دعوة الأمين العام إلى وقف شامل لإطلاق النار، لا سيما في ضوء الحاجة الملحة إلى مكافحة انتشار مرض فيروس كورونا.
- 28 - وفي 20 نيسان/أبريل، أجرى السيد أتمار محادثة هاتفية مع وزير خارجية باكستان، شاه محمود قريشي، لمناقشة آفاق تعزيز التعاون الثنائي فيما يتعلق بعملية السلام الأفغانية، وخطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن، ومكافحة مرض فيروس كورونا. واتفقا على إعادة تنشيط خطة العمل، بوصفها إطار عمل البلدين على الصعيد الثنائي، وعلى تعزيز التعاون الاقتصادي.
- 29 - وفي 27 نيسان/أبريل، تحدث السيد أتمار مع وزير خارجية الصين، وانغ يي، وشكره على تقديم الدعم الطبي في سياق مكافحة مرض فيروس كورونا. وناقشا أيضا التعاون الاقتصادي ومبادرة الحزام والطريق، والجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب، وعملية السلام والدور الذي يمكن أن تؤديه الصين على الصعيد الإقليمي.
- 30 - وفي 28 نيسان/أبريل، أطلقت شركة السكك الحديدية الوطنية لأوزبكستان خدمة منتظمة لقطار شحن من طشقند إلى هيراتان، أفغانستان. وتتيح خدمة القطار التي توفر ثلاث مرات في الأسبوع خفض أوقات التسليم والربط بالمنطقة الأوسع.
- 31 - وفي 4 أيار/مايو، شارك السيد غني في مؤتمر قمة على الإنترنت لمجموعة الاتصال المعنية بمرض فيروس كورونا لحركة عدم الانحياز، استضافته أذربيجان. وأوجز السيد غني في بيانه رؤية الحكومة لإعادة تخصيص الموارد للتركيز على التوعية العامة، والإغاثة، والتعافي، والربط الإقليمي والشراكات العالمية. وحث الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز على دعوة حركة طالبان إلى وقف العنف والانخراط في العملية السياسية.
- 32 - وفي 13 أيار/مايو، عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون اجتماعا عن طريق التداول بالفيديو شددوا خلاله على أهمية تعزيز التعاون الدولي في إطار مواجهة مرض فيروس كورونا وأكدوا من جديد استعدادهم لمواصلة تعزيز جهود منظمة شنغهاي للتعاون للمساعدة في التوصل إلى تسوية سياسية في أفغانستان.
- 33 - وفي 15 أيار/مايو، أجرى السيد أتمار محادثة هاتفية مع وزير خارجية كازاخستان، مختار تيلوبيردي. وأعرب السيد أتمار عن اهتمام حكومته بتعزيز التعاون في قطاعات المرور العابر والنقل والطاقة، وكذلك مواصلة البرنامج التعليمي الذي تستضيفه كازاخستان للمواطنين الأفغان. وأبلغ السيد تيلوبيردي السيد أتمار بقرار حكومته تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان.
- 34 - وفي 18 أيار/مايو، عقد الممثلون الخاصون المعنيون بأفغانستان للاتحاد الروسي وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية والصين اجتماعا عن طرق الإنترنت بشأن الحالة الراهنة في أفغانستان وعملية السلام والمصالحة. وأصدروا بيانا رحبوا فيه بالاتفاق بين الزعماء السياسيين لأفغانستان وأعربوا عن أملهم في أن يعجل بيده المفاوضات بين الأفغانين. وإذ أعربوا عن تأييدهم لعملية سلام ومصالحة "بقيادة أفغانية وملكية أفغانية"، أكدوا أن المفاوضات الشاملة للجميع بين الأفغانين هي السبيل الوحيد لتحقيق المصالحة

الوطنية الأفغانية، ودعوا جميع الجماعات والأطراف الأفغانية إلى بدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن. وأشار الممثلون الخاصون الأربعة إلى ضرورة انسحاب القوات الأجنبية "بطريقة منظمة ومسؤولة"، وأعربوا عن تأييدهم لإطلاق سراح السجناء والمحتجزين وعن أملهم في تنفيذ قرار مجلس الأمن 2513 (2020). وأعربوا أيضاً عن دعمهم لمبادرة الأمين العام لوقف لإطلاق النار ودعوا إلى الإعلان المتزامن عن وقف شامل لإطلاق النار في جميع أنحاء أفغانستان. ودعوا إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة الإرهاب، وأكدوا من جديد دعمهم لأفغانستان في التغلب على آثار وباء مرض فيروس كورونا، وشددوا على أن إعادة إدماج اللاجئين الأفغان وإعادة تمهينهم إلى وطنهم ينبغي أن تكونا جزءاً من أي عملية للسلام والمصالحة.

ثالثاً - حقوق الإنسان

35 - لا يزال النزاع في أفغانستان من أكثر النزاعات فتكا في العالم بالنسبة للمدنيين. وفي 27 نيسان/أبريل، أصدرت البعثة تقريرها الفصلي الأول عن حماية المدنيين في النزاع المسلح. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 آذار/مارس 2020، وثقت البعثة 1 293 إصابة بين المدنيين (533 قتيلًا و 760 جريحًا)، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 29 في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام 2019. وكانت الاشتباكات البرية السبب الرئيسي للإصابات بين المدنيين خلال ذلك الربع (30 في المائة)، تلتها الاغتيالات (26 في المائة) والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لشن هجمات غير انتحارية (18 في المائة). وفي آذار/مارس، بعد فترة الأسبوع المتفق عليها من تخفيض مستوى العنف بين القوات الموالية للحكومة وحركة طالبان، وثقت البعثة تسارعاً في العنف وما تبع ذلك من زيادة في الإصابات بين المدنيين والأضرار الناجمة عنه.

36 - وكانت العناصر المناوئة للحكومة مسؤولة عن 55 في المائة من الإصابات الموثقة بين المدنيين، التي عزي 39 في المائة منها إلى حركة طالبان، و 13 في المائة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، و 3 في المائة إلى عناصر غير محددة الهوية مناوئة للحكومة. وخلال الربع الأول من عام 2020، زاد عدد الوفيات بين المدنيين التي تعزى إلى عناصر مناوئة للحكومة، ولا سيما حركة طالبان، بنسبة 22 في المائة مقارنة بالربع الأول من عام 2019، وذلك أساساً بسبب زيادة في عمليات الاغتيال والإعدام بإجراءات موجزة. وتسببت القوات الموالية للحكومة في وقوع 32 في المائة من الإصابات بين المدنيين، نسب 21 في المائة منها إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، و 8 في المائة إلى القوات العسكرية الدولية و 3 في المائة إلى جماعات مسلحة موالية للحكومة وقوات متعددة أو غير محددة الهوية موالية للحكومة.

37 - ولا يزال النزاع المسلح في أفغانستان الأشد فتكا بالأطفال في العالم. وتحققت فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والإبلاغ عنها من وقوع 417 إصابة بين الأطفال (152 قتيلًا و 265 مشوها) خلال الربع الأول من عام 2020. وكانت القوات الموالية للحكومة مسؤولة عن وقوع عدد أكبر من الإصابات بين الأطفال مقارنة بالعناصر المناوئة للحكومة وعن أكثر من ضعف عدد وفيات الأطفال. وخلال هذا الربع، تحققت فرقة العمل من تجنيد واستخدام أربعة فتيان للقيام بأدوار قتالية من جانب حركة طالبان، وظلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تتلقى ادعاءات موثوقة بالعنف الجنسي ضد الأطفال، بما في ذلك من جانب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وسجلت فرقة العمل 18 حادثة متصلة بالنزاع أثرت على مرافق الرعاية الصحية

والعاملين فيها، ونسبت 17 حادثة منها إلى حركة طالبان وحادثة واحدة إلى الجيش الوطني الأفغاني. وتحققت فرقة العمل من ثماني حوادث هجمات على المدارس والأفراد المشمولين بالحماية، نُسب أربع منها إلى حركة طالبان، واثنان إلى الجيش الوطني الأفغاني، وواحدة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان وواحدة إلى جماعة معارضة مسلحة غير محددة الهوية. وشملت تلك الحوادث هجومات استهدفت عمدا مدارس ومدرسين (حادثتان)، وخمسة هجومات تسببت في إلحاق أضرار عرضية بالمدارس وأفراد الهيئة التعليمية، وتوجيه تهديد لمنشأة تعليمية. وتحققت فرقة العمل أيضا من ثلاث حوادث لمنع إيصال المساعدات الإنسانية، نُسبت اثنتان منها إلى حركة طالبان وواحدة إلى الشرطة الوطنية الأفغانية.

38 - وفي 26 آذار/مارس، أصدر الرئيس مرسوماً خاصاً بشأن العفو، وتعليق التحقيقات مع المحتجزين وتأخير تنفيذ الأحكام، لمنع انتشار مرض فيروس كورونا. وفي 27 نيسان/أبريل، بمناسبة يوم انتصار المجاهدين، أصدر الرئيس مرسوماً آخر يقضي بإطلاق سراح جميع السجناء المتبقين، باستثناء من أدينوا بجرائم غير مؤهلة للعفو بموجب قانون الإجراءات الجنائية، الذين سيُمنحون مع ذلك تخفيفاً كبيراً للعقوبة. والجرائم التي يشملها قانون القضاء على العنف ضد المرأة مستثناة من العفو. وفي 14 أيار/مايو، كان قد أُطلق سراح نحو 9 700 محتجز وسجين بموجب المرسومين الرئيسيين. وبالنظر إلى أن العدد المقدر للسجناء والمحتجزين في 26 آذار/مارس، عندما أصدر المرسوم الأول، كان يبلغ 41 000 سجينا ومحتجزا، فإن تأثير عمليات إطلاق السراح لتخفيف الاكتظاظ في السجون والمساهمة في منع انتشار مرض فيروس كورونا لا يزال محدودا. ويبدو أن عدد السجناء اللواتي أُطلق سراحهن منخفض. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل عدم تقديم الدعم للسجناء بعد إطلاق سراحهن، بما في ذلك للسجناء اللواتي قد لا يتمكنن من العودة إلى أسرهن، تحدياً آخر. وفي الفترة من 19 إلى 24 نيسان/أبريل، قدمت الأمم المتحدة المشورة والدعم التقنيين إلى وزارة شؤون المرأة لتمكينها من تقديم المساعدة الإنسانية إلى النساء اللواتي أُطلق سراحهن من السجون في جميع أنحاء أفغانستان. وتسعى الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع جهات شريكة أخرى في المجال الإنساني ومنظمات المجتمع المدني، إلى تحديد منازل آمنة وتوفير شبكات أمان انتقالية للنساء عند إطلاق سراحهن من السجون في جميع أنحاء البلد.

39 - وفي 23 آذار/مارس، أصدرت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تقريرها السنوي عن العنف ضد النساء والفتيات. وفي عام 2019، سجلت اللجنة 4 693 حالة من حالات العنف ضد النساء والفتيات، بزيادة قدرها 8,4 في المائة مقارنة بعام 2018. ووقع أكثر من 97 في المائة من الحوادث في المنازل. وأبطأ نظام العدالة الإجراءات في جميع أنحاء البلد بسبب وباء مرض فيروس كورونا. غير أن التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالجرائم بموجب قانون القضاء على العنف ضد المرأة متواصلة. ومنذ بدء نقشي مرض فيروس كورونا، أُفيد عن انخفاض عدد التقارير المقدمة إلى قطاع العدالة وغيره من الجهات الفاعلة في مجال العنف ضد النساء والفتيات في كثير من أنحاء البلد، مما يشير إلى تزايد التحديات التي تواجه إمكانية الوصول إلى العدالة الرسمية والأماكن التي توفر الأمان بسبب القيود المفروضة على التنقل. بيد أن هناك دلائل على أن العنف ضد المرأة يزداد في الواقع.

40 - وخلال الأشهر الماضية، عززت البعثة تعاونها مع اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في عدة مجالات، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية في مجالات السلام، وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، فضلا عن التنسيق وإسداء المشورة بشأن حماية حقوق الإنسان في سياق مواجهة مرض فيروس

كورونا. ويُعزّز التنسيق المواضيعي بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان واللجنة من خلال عقد اجتماعات منتظمة على كلا مستويي القيادة والعمل.

41 - وظل العاملون في مجال الإعلام والمدافعون عن حقوق الإنسان يواجهون التخويف والعنف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل خمسة مدافعين عن حقوق الإنسان في كابول وثلاث ولايات أخرى، على يد عناصر منوثة للحكومة حسبما زعم، بالرغم من عدم إعلان أي جهة المسؤولية عن ذلك. واختطفت حركة طالبان ثلاثة مدافعين آخرين عن حقوق الإنسان وأساءت معاملتهم في باكتيكا. وفي زابل، اختطفت حركة طالبان صحفياً أطلق سراحه بعد يومين إثر تدخل شيوخ المجتمع المحلي. وفي 9 مايو/أيار، أفادت التقارير أن قوات الأمن قتلت خمسة أشخاص كانوا يشاركون في مظاهرة احتجاج على توزيع الحكومة المساعدات الإنسانية في عاصمة ولاية غور. وألقت قوات الأمن في كوناك القبض على صحفي كان قد أثار مخاوف بشأن سوء إدارة الأموال المخصصة لمواجهة فيروس كورونا (وأطلقت سراحه لاحقاً)، وهددت السلطات المحلية في ولاية أخرى صحفياً آخر أثار مخاوف بشأن المسألة نفسها حسبما أفادت التقارير.

42 - وفي 5 آذار/مارس، أذنت دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ببدء تحقيق فيما يتعلق بالجرائم المزعومة المرتكبة في إقليم أفغانستان (منذ أيار/مايو 2003)، وكذلك في جرائم أخرى مزعومة مرتبطة بالنزاع المسلح في أفغانستان ولكنها ارتكبت في أراضي دول أطراف أخرى في المحكمة الجنائية الدولية (منذ تموز/يوليه 2002). وعدل هذا الحكم قرار الدائرة التمهيدية الثانية المؤرخ 12 نيسان/أبريل 2019. وفي 15 نيسان/أبريل، أبلغ المدعي العام قضاة الدائرة التمهيدية الثانية بأن حكومة أفغانستان طلبت في 26 آذار/مارس إلى المدعي العام أن يجرى التحقيقات المحلية لأفغانستان عملاً بالمادة 18 (2) من نظام روما الأساسي. وقدمت الحكومة إلى المدعي العام مخططاً موجزاً غير شامل للتحقيقات والإجراءات الوطنية التي يجري الاضطلاع بها وسألت عن إمكانية تقديم مزيد من المعلومات والمواد الداعمة لطلب التأجيل بحلول 12 حزيران/يونيه 2020.

رابعاً - تنسيق المساعدة الإنمائية

43 - استمر عقد الاجتماعات الرفيعة المستوى مع حكومة أفغانستان والدول الأعضاء في سياق التحضير للمؤتمر الوزاري لإعلان التبرعات بشأن أفغانستان لعام 2020، الذي تتشارك في تنظيمه حكومتا أفغانستان وفنلندا، بتيسير من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وإدراكاً من الجهات المانحة للآثار المترتبة على مرض فيروس كورونا، توصلت تلك الجهات إلى اتفاق لمواصلة الأعمال التحضيرية التقنية. واتفقت الجهات المانحة أيضاً على التعجيل بتحديد الأولويات الإنمائية الرئيسية لدعم الإطار الوطني المنفتح للحكومة للسلام والتنمية في أفغانستان، المتوقع تقديمه بحلول نهاية تموز/يوليه. ويعد مشاورات مع وزارة المالية، أعدت البعثة مذكرة مفاهيمية لإطار المساءلة المتبادلة في المستقبل من أجل تيسير المناقشات مع الجهات الشريكة في التنمية. وعينت فنلندا مبعوثاً خاصاً، هو جان تالاس، لإشراك مجتمع الجهات المانحة والحكومات في التخطيط للمؤتمر.

44 - وفي أعقاب المرسوم الرئاسي المؤرخ 26 آذار/مارس، الذي قضى بأن يعلق المدعي العام التحقيقات والملاحقات القضائية في جميع القضايا الجنائية باستثناء أخطرها في إطار مواجهة مرض فيروس كورونا، شكلت المحكمة العليا فريقاً عاملاً في 9 أيار/مايو، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لوضع شروط عقد جلسات الاستماع التي ستستمر، باستخدام تكنولوجيا التداول بالفيديو.

وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم الاستشاري التقني إلى إدارة قضايا الدولة ووحدات المساعدة القانونية التابعة لوزارة العدل فيما يتعلق بالعمليات المستمرة. وازدادت الهجمات على مسؤولي قطاع العدالة في نيسان/أبريل وأيار/مايو. وفي هجمات محددة الأهداف وقعت في 25 آذار/مارس و 2 أيار/مايو، قُتل الرئيس الإداري للمحكمة العليا وأصيب أحد كبار المدعين العامين بجروح.

45 - وفي 22 مارس/آذار، أيدت المحكمة العليا القرار المؤرخ 15 كانون الثاني/يناير 2020 الذي أصدرته محكمة الاستئناف التابعة لمركز العدالة لمكافحة الفساد، والذي أدين فيه تسعة مفوضين سابقين للانتخابات وصدرت أحكام بحقهم. وحُكم على المفوضين السابقين الستة من اللجنة الانتخابية المستقلة وثلاثة مفوضين سابقين من لجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة بالسجن لمدة سنتين ونصف بتهمة ارتكاب جريمة تغيير عدد الأصوات في الانتخابات البرلمانية لعام 2018 في ولاية كونار. وفي 15 نيسان/أبريل، أفرجت المحكمة العليا بكفالة عن المفوضين السابقين التسعة جميعهم، في إطار التدابير الرامية إلى تخفيف اكتظاظ السجون أثناء وباء مرض فيروس كورونا. وفي 26 آذار/مارس، عُيّن رئيس جديد لفرقة العمل المعنية بمكافحة الجرائم الكبرى داخل وزارة الداخلية وبدأ في إصلاح هذا العنصر. وفي أيار/مايو، قدم قائمة موحدة جديدة تضم 255 أمراً بإلقاء القبض واستدعاء تتعلق بقضايا فساد خطيرة (بما في ذلك 127 أمراً واستدعاء حددت قبل مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان لعام 2018)، نفذ منها 169 أمراً واستدعاء حتى 14 أيار/مايو.

46 - وفي 4 آذار/مارس، اعتمد مجلس الوزراء اللائحة المتعلقة باسترداد الأصول غير المشروعة وعائدات الفساد، التي أصدرت عملاً بقانون مكافحة الفساد والتي تهدف إلى تنظيم واجبات وسلطات مؤسسات العدالة والمؤسسات القضائية وغيرها من المنظمات ذات الصلة فيما يتعلق باسترداد الأصول المكتسبة بصورة غير مشروعة، وكذلك فيما يتعلق بإدارتها بفعالية وشفافية. وفي 5 آذار/مارس، اعتمد قانون منقح للمكتب الأعلى لمراجعة الحسابات من خلال مرسوم تشريعي رئاسي، يتضمن المعايير والقواعد الدولية ويهدف إلى زيادة فعالية عمليات مراجعة حسابات ميزانية الدولة.

47 - ومن أصل 63 من النواتج المستهدفة الواردة في إطار جنيف للمساءلة المتبادلة لعام 2019، أنجز 15 ناتجاً، وثمة 30 ناتجاً على المسار الصحيح لإنجازها، وثمة 18 ناتجاً غير مكتمل أو خارج المسار الصحيح. وعالجت لجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة 95 في المائة من الشكاوى المسجلة، وأُحيل ما مجموعه 127 قضية فساد سجلها النائب العام إلى التحقيق، في حين أُحيلت 437 قضية إلى المحاكمة. وأنجزت ستة استعراضات للتسهيلات الائتمانية الممددة، وصرفت للحكومة حقوق سحب خاصة قيمتها 44,4 مليون دولار. ولتحسين مستوى المعيشة، أنجز ما مجموعه 657 3 مجتمعا محليا مشروعا واحدا على الأقل فيما يتعلق بالطاقة، أو الطرق، أو الري، أو المدارس أو مياه الشرب. ونُفذ نحو 60 في المائة من الإصلاحات الأساسية في إطار برنامج الشراكة وبرنامج التمويل التابعين للصندوق الاستثماري لتعمير أفغانستان.

48 - وأفغانستان هي من بين البلدان الـ 25 التي ستستفيد من تخفيف عبء خدمة الديون الذي وافق عليه في 13 نيسان/أبريل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في إطار الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، الذي يهدف إلى مساعدة الجهات المستفيدة على تغطية التزامات خدمة الدين إزاء صندوق النقد الدولي ومن ثم إعادة توجيه الموارد نحو الجهود الطبية الطارئة الحيوية المتعلقة بمرض

فيروس كورونا وغيرها من جهود الإغاثة. وفي 29 نيسان/أبريل، وافق المجلس التنفيذي على طلب الحكومة الحصول على مساعدة طارئة تبلغ نحو 220 مليون دولار في إطار التسهيل الائتماني السريع.

49 - وفي 7 أيار/مايو، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على منحة قدرها 400 مليون دولار لمساعدة أفغانستان على الحفاظ على وتيرة الإصلاحات الرئيسية في مجالي الاقتصاد والمالية العامة، ولدعم إدارة البلد للمخاطر وأوجه عدم اليقين التي تردت بسبب أزمة مرض فيروس كورونا.

خامسا - المساعدة الإنسانية

50 - تسبب استمرار النزاع، والكوارث الطبيعية، والفقر المزمن، وانعدام الأمن الغذائي، والعبء الإضافي الناجم عن وباء مرض فيروس كورونا في زيادة معاناة الناس في جميع أنحاء أفغانستان.

51 - وفي 21 أيار/مايو، كان هناك 8 676 أفغانيا ثبتت إصابتهم بمرض فيروس كورونا و 193 شخصا لقوا حتفهم. ومنذ منتصف آذار/مارس، ارتفعت أسعار السلع الغذائية الأساسية بصورة حادة بنسبة تصل إلى 20 في المائة، مما أثار شواغل بشأن الآثار الاجتماعية الاقتصادية. ووفقا للبنك الدولي، من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في أفغانستان بنسبة 17 في المائة في عام 2020.

52 - وفي 27 آذار/مارس، أعلنت حكومة أفغانستان فرض إغلاق عام، طبق في البداية على كابول وولايات مختارة. وفي 21 نيسان/أبريل، وافق السيد غني على ميزانية طارئة قدرها 88,5 مليون دولار وخصص محافظو الولايات بمبالغ مالية تراوحت بين 263 000 دولار و 5,26 ملايين دولار. وفي 23 نيسان/أبريل، عرض السيد غني خطة الحكومة لمعالجة الآثار الاقتصادية المترتبة على مرض فيروس كورونا، وهي تركز على الرعاية الصحية، والأمن الغذائي، والأشغال العامة والتعاون الإقليمي الاقتصادي. وطُلب إلى الجهات المانحة "إعادة برمجة الالتزامات القائمة في برامج للإغاثة والإنعاش والحوافز" وإشراك الجهات الشريكة الإقليمية في "تشكيل استراتيجيات استجابة إقليمية". وفي 2 أيار/مايو، مُدِّد الإغلاق العام في جميع أنحاء البلد حتى 24 أيار/مايو.

53 - وفي إطار التصدي لتقشي مرض فيروس كورونا، وضع فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني برامج تعاونية، تتواءم مع خطة الحكومة المعنونة "التصدي لفيروس كورونا: دعوة للمناقشة"، وكذلك إطار الأمم المتحدة للتصدي الاجتماعي الاقتصادي الفوري لمرض فيروس كورونا. وواصلت الأمم المتحدة والبنك الدولي تعاونهما الوثيق الذي ركز على تقديم الدعم التقني للإنعاش الاجتماعي الاقتصادي وخدمات الشراء المقدمة إلى الحكومة فيما يتعلق بالمواد والإمدادات الأساسية لمكافحة الوباء.

54 - وقدمت الجهات الشريكة في المجال الصحي الدعم للحكومة في إنشاء مراكز عزل تبلغ طاقتها الإجمالية 22 000 سرير، و 9 مختبرات، حتى يومنا هذا، من أصل 15 مختبرا من المزمع إنشاؤها لإجراء الاختبارات في جميع أنحاء البلد. وفي 20 أيار/مايو، كان أكثر من 983 000 شخص من الأشخاص الضعفاء قد تلقوا التوجيه في مجال ممارسات النظافة الصحية الخاصة بفيروس كورونا، بالإضافة إلى لوائح النظافة الصحية. وبناء على طلب من وزارة الصحة العامة، قامت الأمم المتحدة بشراء مؤونة ستة أشهر من معدات الوقاية الشخصية وإمدادات الوقاية من العدوى ومكافحتها وسلمتها في 18 نيسان/أبريل إلى مستشفيات في كابول يقدمان الخدمات إلى أكثر من 10 000 امرأة كل شهر.

55 - ويؤثر انتشار مرض فيروس كورونا تأثيراً مدمراً على النساء والفتيات. ومن المرجح جداً أن تؤدي تدابير الإغلاق الرامية إلى القضاء على الوباء إلى زيادة مستويات العنف الأسري. وقامت الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها بتعميم الأنشطة الرامية إلى التصدي للعنف الجنساني والتأثير غير المتناسب لمرض فيروس كورونا على النساء والفتيات في جميع البرامج. ويجري تعديل مبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتوفير تدخل سريع الأثر يسلط الضوء على مخاطر زيادة العنف الأسري نتيجة لمرض فيروس كورونا ولتقاسم أدوات التراسل والإعلام الرئيسية مع المستجيبين العاملين في الخطوط الأمامية من أجل التوعية بشأن العنف الجنسي والجنساني. وفي 16 نيسان/أبريل، وفرت الأمم المتحدة منصة على الإنترنت موجهة لمنظمات المجتمع المدني النسائية لمناقشة الرسائل المناسبة، وللمرأة في الولايات والمقاطعات والمجتمعات الريفية لمناقشة الجهود المحلية الرامية إلى تغيير أنماط السلوك للحد من انتشار مرض فيروس كورونا وتعزيز دور النساء والفتيات في مكافحة مرض فيروس كورونا.

56 - ولمعالجة تأثير الوباء على سبل العيش، تشارك الأمم المتحدة في مبادرة للوصول إلى أكثر من 300 000 شخص لدعم سبل العيش في الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، مع التركيز على الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك الأسر المعيشية التي لا تملك أرضاً والتي ترأسها نساء والأشخاص ذوو الإعاقة. ومن المتوقع أن يتلقى نحو 24 500 من الرعاة الرحل علفاً للحيوانات، مع الوصول إلى 194 250 شخصاً آخرين من العمال الذين لا يملكون أرضاً، والرعاة الضعفاء والأسر المعيشية العاملة في الزراعة.

57 - وظل انعدام الأمن الغذائي عند مستويات مرتفعة بشكل مثير للجزع. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، كان نحو 13,4 مليون شخص إما في مستوى الأزمة أو مستوى الطوارئ فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي (المستوى 3 أو 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)، مع ارتفاع عدد الأشخاص في مستوى الطوارئ إلى 4,3 ملايين شخص. ومن المتوقع أن يعاني أكثر من 3 ملايين امرأة وطفل من سوء التغذية الحاد الوخيم في عام 2020، مع توقع أن يتأثر 160 000 شخص آخرين بسبب مرض فيروس كورونا. وفي الفترة من 15 شباط/فبراير إلى 20 أيار/مايو، قدمت الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها 37 355 طناً مترياً من الأغذية و 2,16 مليون دولار نقداً إلى الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المتضررين من النزاعات والكوارث الطبيعية، وعالجت أكثر من 72 000 طفل كانوا يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، وخرنت علاجاً دوائياً بصورة مسبقة في الولايات ذات الأولوية، مع تكييف البروتوكولات مع حالة مرض فيروس كورونا. وفي الولايات، جرى الوصول إلى ما يقرب من 100 000 طفل شهرياً في سياق تقديم الخدمات الوقائية المجتمعية في مجال التغذية. وتعاونت الجهات الشريكة في مجال الأمن الغذائي أيضاً مع السلطات المحلية لتمكين المزارعين من حصاد المحاصيل مع النقل إلى أدنى حد ممكن من خطر التعرض لمرض فيروس كورونا، مما خفف من تزايد انعدام الأمن الغذائي وحالات نقص المغذيات.

58 - وارتفع عدد العائدين الذين لا يحملون وثائق الواصلين إلى أفغانستان ارتفاعاً حاداً. وفي الفترة بين 15 شباط/فبراير و 20 أيار/مايو، كان ثمة 241 499 شخصاً من العائدين غير الحاملين للوثائق و 318 من العائدين اللاجئيين، وأصبح المجموع من ثم 287 979 شخصاً من المهاجرين واللاجئين الأفغان منذ بداية العام. وفي آذار/مارس، حدثت زيادة قدرها خمسة أمثال في عدد العائدين مقارنة بنفس الفترة من عام 2019. وجاء معظم أولئك العائدين من جمهورية إيران الإسلامية، وجاؤوا في كثير من الأحيان من المدن المتضررة بشدة من مرض فيروس كورونا. والعودة الطوعية للاجئين من تركيا معلقة منذ 4 آذار/مارس بسبب المخاوف المتعلقة بانتقال عدوى مرض فيروس كورونا.

59 - واستمر النزاع والكوارث في خلق احتياجات إنسانية. ومنذ نهاية شباط/فبراير، سُرد حديثاً أكثر من 12 000 شخص. وفي الفترة ما بين أواخر عام 2019 ونيسان/أبريل 2020، حشدت الحكومة والجهات الشريكة في مجال العمل الإنساني أكثر من 20 مليون دولار ووفرت المأوى ومواد التدفئة والملابس لـ 76 589 أسرة معيشية ضعيفة تضررت من ظروف الشتاء. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 28 نيسان/أبريل، قدمت الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها المأوى والأدوات المنزلية والدعم النقدي في حالات الطوارئ لدعم أكثر من 20 000 شخص تضرروا من الفيضانات.

60 - وأبلغ عما مجموعه 11 حالة مؤكدة من شلل الأطفال منذ بداية العام، معظمها في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وحيث تُحظر حملات التطعيم من منزل إلى منزل منذ مايو/أيار 2018. وبسبب التباعد البدني، اضطرت الجهات الشريكة في المجال الصحي إلى تعليق برنامجين للتطعيم ضد شلل الأطفال كان من المقرر أن يصلا إلى 9,9 ملايين طفل.

61 - ولا يزال انعدام الأمن والتلوث بالألغام يصعبان الاستجابة الإنسانية. ومنذ بداية العام، أبلغ العاملون في مجال تقديم المعونة عن وقوع 332 حادثة تتعلق بإمكانية الوصول. وفي الفترة من 15 شباط/فبراير إلى 20 أيار/مايو، قُتل 8 من العاملين في مجال تقديم المعونة وجرح 8 واختطف 19 آخرون. ويمثل ذلك انخفاضاً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حيث قتل 9 من العاملين في مجال تقديم المعونة وجرح 27 واختطف 20 شخصاً منهم.

62 - ووُثق أكثر من ضعف عدد الإصابات بين المدنيين من جراء المتفجرات من مخلفات الحرب خلال فترة انخفاض مستوى العنف التي استمرت أسبوعاً في شباط/فبراير مقارنة بمتوسط فترة سبعة أيام في الربع الأول من عام 2020، حيث تمكن الناس من السفر إلى المناطق التي أتيح الوصول إليها حديثاً. وفي الفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس، قامت الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها بتطهير 5,5 كيلومترات مربعة من الأراضي الملوثة بالمتفجرات الشديدة التأثير، مما عاد بالفائدة على 28 مجتمعا محلياً. وتلقى نحو 156 356 شخصاً، معظمهم من العائدين، توعية بشأن المخاطر. وجرى توفير موظفين طبيين وسيارات إسعاف، ومركبات في إطار مواجهة مرض فيروس كورونا في المناطق التي تنفذ فيها أعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية.

63 - ومع تعليق الرحلات الجوية التجارية الدولية وتعطل بعض الرحلات الجوية المحلية، أنشأت دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية في نيسان/أبريل جسراً جويًا دولياً إلى الدوحة من ثلاث رحلات في الأسبوع لتيسير تناوب العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ولضمان عدم تعطل العمليات الإنسانية البالغة الأهمية، تواصل دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية توفير الرحلات الجوية المحلية، بما في ذلك خدمات طائرات هليكوبتر الخاصة.

64 - وقدم مجتمع العمل الإنساني الدعم للتدابير التي اتخذتها الحكومة لمواجهة مرض فيروس كورونا عن طريق إجراء تحليل سريع للاحتياجات وتنقيح خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020. وارتفع العدد التقديري للأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية من 9,4 ملايين في بداية العام إلى 14 مليون شخصاً. ويسعى الشركاء في مجال العمل الإنساني الآن إلى الحصول على 1,1 بليون دولار لتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى 11,1 مليون شخص.

سادسا - مكافحة المخدرات

65 - في الفترة من 15 آذار/مارس إلى 29 نيسان/أبريل، أجرت سلطات إنفاذ القوانين ما مجموعه 217 عملية لمكافحة المخدرات، مما أدى إلى ضبط 294 كيلوغراما من الهيروين، و 470 كيلوغراما من الأفيون، و 704 24 كيلوغرامات من الحشيش والقنب، و 111 كيلوغراما من الميثامفيتامين، و 7 كيلوغرامات من المورفين، و 78 لترا من أنهيدريد الخل، و 200 غرام من الميثادون. وأدت عمليات الضبط هذه إلى إلقاء القبض على 251 مشتبها فيهم، من بينهم ثلاثة من أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية وأربعة من أفراد الجيش الوطني الأفغاني، ومصادرة 66 مركبة و 30 قطعة سلاح. وتمشيا مع خطة العمل الوطنية لمكافحة المخدرات، دُمّر 355 هكتارا من خشخاش الأفيون في عمليات منسقة بقيادة وزارة الداخلية.

سابعا - الدعم المقدم للبعثة

66 - في 31 آذار/مارس، كانت معدلات الشغور في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان 9 في المائة للموظفين الدوليين، و 6 في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين، و 2 في المائة للموظفين الوطنيين، مقارنة بالمعدلات المعتمدة التي تبلغ 8 في المائة و 3 في المائة و 3 في المائة، على التوالي. وظلت نسبة الموظفين منخفضة، حيث بلغت 37 في المائة من الموظفين الدوليين، و 46 في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و 13 في المائة من الموظفين الفنيين الوطنيين، و 9 في المائة من الموظفين الوطنيين. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 آذار/مارس، نفذت البعثة 104 مهام برية و 14 مهمة جوية، إضافة إلى استقبال 800 بعثة تواصل من الجانب الآخر قام خلالها ممثلون عن المقاطعات بزيارة المكاتب الميدانية التابعة لبعثة الأمم المتحدة.

67 - وفي إطار مواجهة وباء مرض فيروس كورونا، اعتمدت البعثة مجموعة من التدابير لضمان سلامة ورفاه موظفيها في أفغانستان، مع مواصلة تنفيذ البرامج والأنشطة البالغة الأهمية في جميع أنحاء البلد. ولهذا الغرض، نفذت البعثة ترتيبات عمل بديلة، مما أسفر عن تخفيضات كبيرة في وجود الموظفين الدوليين في البلد وفي عدد الموظفين الوطنيين الذين يذهبون للعمل في مكاتب البعثة اعتبارا من 11 أيار/مايو.

ثامنا - ملاحظات

68 - يظهر الاتفاق الذي جرى التوصل إليه بين السيد غني والسيد عبد الله العزم الذي تمس الحاجة إليه على التغلب على المأزق السياسي لما فيه مصلحة البلد. ويحدوني الأمل في أن تتمكن الحكومة من الاستفادة من الزخم الإيجابي الذي نجم عن التسوية والتحرك في صف موحد نحو المفاوضات المقبلة بين الأفغانيين، مع إدراك الفرصة التاريخية للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

69 - وتستمر الزيادة المثيرة للقلق في العنف منذ آذار/مارس في إزهاق أرواح المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال وحديثو الولادة. ولايزال السكان يتعرضون للخطر من جراء التشريد الداخلي والحرمان وانعدام الأمن. ونظرا للبلاء الإضافي المتمثل في مرض فيروس كورونا، أكرر دعوتي إلى وقف لإطلاق النار لإتاحة القيام باستجابة فعالة.

70 - ويؤكد الاستهداف المروع لجناح ولادة في أحد المستشفيات والهجوم الذي وقع على معبد دارامشالا للشيخ في كابول الحاجة الملحة إلى إنهاء العنف. وأي هجمات ضد المدنيين غير مقبولة. وتتمتع المستشفيات والمرافق الطبية والموظفون الطبيون بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب محاسبة من يقومون بمهاجمتهم.

71 - ويمكن لجهود بناء الثقة التي تبذلها الحكومة وحركة طالبان أن تسهم في زيادة الثقة وفي إرساء الأساس لإجراء محادثات مباشرة. ويحدوني الأمل في أن يؤدي أول اجتماع مباشر معترف به علنا بين ممثلي الحكومة وحركة طالبان بشأن موضوع إطلاق سراح السجناء إلى تعزيز الاتصالات، التي تتسم بالأهمية البالغة لإنجاز المفاوضات بين الأفغانيين. والمحادثات المباشرة ضرورية لتمهيد الطريق نحو تسوية سياسية دائمة ووقف دائم لإطلاق النار وللنهوض بالتنمية المستدامة في جميع أنحاء البلد.

72 - وتستند أفضل فرصة للتوصل إلى تسوية سلمية دائمة إلى توافق آراء واسع، مع تمثيل التنوع السياسي والاجتماعي لأفغانستان في عملية السلام، بغية إرساء الأساس للقبول الواسع النطاق بتسوية يجري التوصل إليها في نهاية المطاف. ويستلزم ذلك إتاحة الفرصة للتعبير عن شواغل المواطنين الأفغان وضمن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك المكاسب التي تحققت فيما يتعلق بحقوق الإنسان للمرأة.

73 - وأدعو جميع الأطراف إلى كفالة أن تتمكن المرأة في أفغانستان من المجاهرة في التعبير عن نفسها بأمان والمشاركة بصورة مجدية في عملية السلام. ويدل إشراك أربع نساء في فريق تفاوض جمهورية أفغانستان الإسلامية الذي يضم 21 عضوا على إحراز بعض التقدم في هذا الصدد، ويتيح الهيكل المحلي المتنامي للسلام، بما في ذلك وزارة شؤون السلام والمجلس الأعلى للسلام والمصالحة الوطنية، مزيدا من الفرص لإدماج المرأة.

74 - ويؤثر انتشار مرض فيروس كورونا تأثيرا مدمرا على المرأة ويمكن أن يعكس المكاسب التي تحققت فيما يتعلق بحقوقها وحرياتها. ومن المرجح جدا أن تؤدي تدابير الإغلاق الرامية إلى القضاء على هذا الوباء إلى زيادة مستويات العنف الأسري، مع انخفاض إمكانية اللجوء إلى العدالة والحصول على الحماية. وفقدت كثيرات من النساء عملهن كعاملات في المنازل وفي مجال الحرف اليدوية وهن معرضات لخطر فقدان استقلالهن الاقتصادي والاجتماعي الذي حصلن عليه بشق الأنفس. ولا تتاح للنساء، ولا سيما خارج كابول، إلا إمكانية محدودة للحصول على خدمات الرعاية الصحية وهن يتأثرن بشكل غير متناسب بضعف نظام الرعاية الصحية في البلد. وأدعو الحكومة إلى وضع النساء والفتيات في صميم جهود مواجهة مرض فيروس كورونا. ويبدأ ذلك في أن تضطلع المرأة بدور القيادة، مع المساواة في التمثيل وسلطة صنع القرار. ويلزم أيضا اتخاذ خطوات عاجلة لحماية المرأة وتوسيع نطاق الدعم والخدمات في المجال النفسي الاجتماعي، بما في ذلك الوصول إمكانية اللجوء إلى القضاء. وللحفاظ على المكاسب التي تحققت والاستفادة منها، أحث جميع الجهات صاحبة المصلحة على كفالة ألا يؤدي مرض فيروس كورونا إلى حرف مسار الأموال والتركيز بعيدا عن تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في أفغانستان، ولا سيما المشاركة الهادفة للمرأة في صنع القرار، والسلام والعمليات السياسية.

75 - وتتسم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام بأهمية حاسمة لنسيج المجتمع وصحة مؤسسات البلد. ومن خلال تبادل وجهات النظر

بين الجمهور، بما في ذلك الاحتجاج السلمي، تتعزز الحقوق والحريات الأساسية في إطار الدستور وتعطى معنى جديداً. ولا تؤدي الضوابط المفروضة على السلطة، والمساءلة والشفافية التي يربها المجتمع المدني وقطاع وسائل الإعلام إلى تعزيز التزامات الحكومة بسيادة القانون ومكافحة الفساد فحسب، بل تخدم أيضاً مصالح المجتمع الأفغاني في مفاوضات السلام المقبلة. وأدعو إلى مواصلة حمايتها، مع الاعتراف بالدور الحاسم لكيانات مثل اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وأهمية المعاهدات الدولية التي تشكل أفغانستان طرفاً فيها.

76 - ويؤدي الاكتظاظ في أماكن الاحتجاز إلى تقويض النظافة الصحية، والصحة والكرامة الإنسانية ويشكل عقبة كبيرة أمام منع انتشار مرض فيروس كورونا. وأرحب بإطلاق سراح أفغانستان لأعداد كبيرة من المحتجزين والسجناء، بمن فيهم كبار السن والعجزة، والنساء والأطفال، والمحكوم عليهم بجرائم بسيطة غير عنيفة. وأعتقد أن القيام باستجابة سريعة وحازمة تهدف إلى ضمان الحجز الصحي والمأمون والحد من الاكتظاظ يتسم بأهمية أساسية للتخفيف من خطر دخول مرض فيروس كورونا إلى أماكن الاحتجاز وانتشاره فيها.

77 - ولا تزال الحالة الإنسانية في أفغانستان تشكل مصدر قلق عميق، حيث تتعرض آليات التكيف الأساسية لضغط إضافي بسبب انتشار مرض فيروس كورونا. وتعني محدودية إمكانية الحصول على المياه ومرافق الصرف الصحي أن الملايين لديهم خيارات محدودة لحماية أنفسهم من الإصابة بالفيروس. وخلال الموسم الذي ينبغي أن تكون فيه مخازن الأغذية في أشد حالاتها وفرة، لا تزال الأغذية غير كافية لتلبية احتياجات نحو 13,4 مليون شخص يواجهون مستويي الأزمة والطوارئ من انعدام الأمن الغذائي. ويتطلب عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام شديد للأمن الغذائي في فترة "الوفرة" هذه التي تأتي بعد موسم الحصاد تجديد المساعدة الدولية، ولكنه يتطلب القيادة الوطنية أيضاً.

78 - ويساورني قلق بالغ إزاء الآفاق الاقتصادية لأفغانستان وآثار الحرمان والعمالة الناقصة على صحة السكان ورفاههم. وسيؤدي توقف النشاط الاقتصادي، وانخفاض المداخيل وانخفاض الاستهلاك إلى دفع الكثير من الناس البالغ عددهم 35 مليون نسمة الذين يعيشون بالفعل على أقل من دولارين في اليوم إلى هوامش البقاء على قيد الحياة. وأدعو إلى مواصلة تقديم الدعم الدولي لخطة الاستجابة الإنسانية وإلى مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة مشاركة قوية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري لإعلان التبرعات بشأن أفغانستان لعام 2020.

79 - ويتسم الدور البناء لبلدان المنطقة بأنه بالغ الأهمية لضمان الاستقرار والتنمية الاقتصادية في أفغانستان وفي المنطقة عموماً. فالتجارة الإقليمية، والمساعدة وزيادة الاتصال تصب في المصلحة المشتركة ولا تزال تتسم بأهمية بالغة لزيادة الاكتفاء الذاتي لأفغانستان. وأرحب باستمرار مشاركة الإدارات في كابول وإسلام أباد في إطار خطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن. ومما يشجعني كذلك الدعم المقدم بالإجماع من جانب الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الإقليمي لعملية سلام يمسك الأفغان بزمامها ويقودونها.

80 - وأتوجه بالشكر إلى جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في أفغانستان وإلى ممثلي الخاصة، دييورا ليونز، لما يبذونه من تقان متواصل في ظل ظروف صعبة من أجل الوفاء بالتزاماتنا دعماً لحكومة وشعب أفغانستان.